أثر العلاقة بين أنماط هياكل الملكية والتحفظ المحاسبى على جودة الأرباح المحاسبية

هاجر محمد سيد محمد
عبد الفتاح أحمد على خليل - ماجد مصطفى الباز

الملخص :
قد تزايد الاهتمام بموضوع جودة الأرباح في السنوات الأخيرة، لاسيما بعد الانهيارات والفضائح المالية لكثير من الشركات الكبيرة في العالم وبشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلي الازمة المالية العالمية التي اجتاحت واثرت علي معظم دول العالم، إذ تأثرت اسهم الشركات بشكل سلبي بعد أن افصحت هذه الشركات عن عوائد غير مؤكدة وغير دائمة في تقاريرها المالية المرحلية، في الوقت الذي كان ينتظر فيه المستثمرين تحقيق العوائد باعتبارها تمثل التوقعات المستقبلية للمساهمين والمستثمرين. والذي دفع الكثير من الشركات بدوره إلى التركيز بصورة أكبر على ممارسات التحفظ المحاسبي لتجنب الإفصاح عن معلومات الأرباح الغير مؤكدة أو الغير دقيقة ولاسيما في ظل التغيرات الحادثة في هياكل ملكية الشركات نظرا لتنقل المستثمرين بين الشركات ومن ثم تغير هياكل الملكية لهذه الشركات.
كلمات مفتاحية: جودة الأرباح - التحفظ المحاسبي - هياكل الملكية.

Abstract:
Interest in the issue of the quality of profits has increased in recent years, especially after the collapse and financial scandals of many large companies in the world, especially in the United States of America, in addition to the global financial crisis that swept and affected most countries of the world, as the shares of companies were negatively affected after they disclosed These companies reported uncertain and non-permanent returns in their interim financial reports, at a time when investors were waiting

to achieve returns as they represent the future expectations of shareholders and investors. Which in turn prompted many companies to focus more on accounting conservatism practices to avoid disclosing uncertain or inaccurate profit information, especially in light of the changes taking place in corporate ownership structures due to the movement of investors between companies and then changing the ownership structures of these companies

Keywords: Earnings Quality - Accounting Conservatism - Ownership Structures

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في قياس أثر العلاقة بين أنماط هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي في اعداد التقارير المالية علي مستوي جودة الأرباح المحاسبية في الشركات، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

١- توضيح أهمية أنماط هياكل الملكية كأحد آليات الحكومة.

٢- توضيح ماهية التحفظ المحاسبي وأهم انواعه.

٣- توضيح أثر العلاقة بين أنماط هياكل الملكية والتحفظ المحاسبى على جودة الأرباح المحاسبية.

أهمية البحث:

- نظراً لأهمية جودة الارباح على قرارات المستثمرين وأثرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة. فإنها تؤثر على القرارات المتخذة تجاهها من قبل الإدارة المالية للشركات.
- معظم الشركات تسعي لزيادة وعي المستثمرين ،وادراكهم عن مدي تعبير رقم الأرباح عن حقيقة الأداء المالي للشركات.

- الجانب التطبيقى فى سوق الأوراق المالية، حيث أن البورصة المصرية من البورصات الناشئة والتى تحتاج إلى المزيد من المعلومات.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة الحالية في وجود اختلافات بين الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي تبعا لأنماط هياكل ملكية تلك الشركات، والذي بدوره ينعكس مباشرة على جودة معلومات الأرباح التي تصدرها تلك الشركات وتنبؤات الإدارة بالأرباح وإمكانية ممارسات التلاعب بأرباح الشركات المساهمة، ويمكن بلورة المشكلة البحثية لهذه الدراسة في الاجابة على التساؤلات الآتية:

١- كيف تؤثر أنماط هياكل الملكية على درجة التحفظ المحاسبي؟
٢- هل يؤثر التحفظ المحاسبي علي جودة الأرباح المحاسبية؟
٣- هل يوجد تأثير لهياكل الملكية والتحفظ المحاسبي على جودة الأرباح ؟

أولاً: أنماط هياكل الملكية:

استحوذ موضوع هيكل الملكية اهتمام العديد من الباحثين، حيث يُنظر إلى هيكل الملكية على أنه يعبر عن الفئات والمجموعات أو الأطراف المختلفة التي لها حصة معينة من أسهم الشركة، ويتم تحديد نسبة ملكية كل فئة عن طريق قسمة عدد الاسهم التي تمتلكها تلك الفئة على إجمالي عدد الأسهم بتلك الشركات.

مفهوم هيكل الملكية:

هيكل ملكية الشركات هو إحدى آليات حوكمة الشركات الهامة، حيث يمكن أن يؤثر على أداء الشركة وثروة المساهمين، وبالتالي ويمكن تعريف هيكل الملكية من خلال بعدين رئيسيين وهما :أولا درجة تركز الملكية، حيث يختلف هيكل ملكية الشركات من شركة لأخرى فقد يكون هيكل الملكية أكثر أو أقل تشتتا، وثانيا طبيعة الملاك حيث أن قد تكون الشركات ذات ملكية خاصة أو حكومية تملكها الدولة أو ملكية مختلطة وباعتباره أحد اليات حوكمة الشركات، فإن هيكل الملكية يعتبر بمثابة القوى المضادة لمواجهة نفوذ وممارسات الادارة ويعد نمط هيكل الملكية هو المحدد لطبيعة مشكلة الوكالة داخل المنشأة وقد يؤثر في اعداد تقارير المنشأة، وقد يشير الي نسبة الاحتفاظ

بالملكية في الشركة وأيضا تركزها او تشتتها بين الملاك المختلفين، وهياكل الملكية هي التي تؤثر علي المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية، ويُعرف هيكل الملكية على أنه "الفئات التي تمتلك حصة معينة من أسهم الشركة، ويتم تحديد نسبة ملكية كل فئة عن طريق قسمة عدد الاسهم التي تمتلكها تلك الفئة علي إجمالي عدد الأسهم في الشركة "، ويمكن تعريف هيكل الملكية أيضا على أنه "نسبة حصص الأفراد من أسهم الشركة مقارنة بالملكية المؤسسية للشركة"، أن هيكل الملكية يمثل مالكي الشركة والذين يجمعهم إطار قانوني وأهداف مشتركة بحيث تتوزع ملكياتهم بنسب معينة، ويشير هيكل الملكية إلى مزيج من حصص الملكية لمجموعة من الملاك الذين لديهم مصالح وأهداف قد تكون مختلفة. **وترى الباحثة** أن هيكل التمويل يشير في مفهومه العام إلى نوعية أو تركيبة مجموعات المساهمين والملاك بالشركة والذين يمتلك كلا منهم حصة أو عدد ما من أسهم تلك الشركة بحيث تظهر الملكية المركزة في ايدي قلة قليلة من حملة الأسهم أو الملكية المشتتة بين عدد كبير من حملة الأسهم.

ثانياً : انماط هياكل الملكية

تنقسم أنماط حوكمة الشركات إلى فئتين رئيسيتين وفقا لهياكل الملكية السائدة وتتمثل في النظم التي تشمل تشتت الملكية بدرجة كبيرة، والأخرى تتمثل في النظم التي تتركز فيها الملكية في أيدى مجموعة كبيرة من المساهمين الذين يمارسون السيطرة على الشركة بشكل متناسب أو غير متناسب مع المشاركة الاقتصادية، وقد حدثت تطورات اقتصادية هائلة ادت الي أن اصبحت تحتوي علي مدى واسع من الملاك، الامر الذي أدي بدوره إلي التحول من هياكل الملكية التقليدية إلي هياكل ملكية تتسم بالتشتت، وبالتالي، يمكن القول بأن هناك نوعين رئيسيين من هياكل ملكية الشركات وهما كالتالي:

أ. هياكل الملكية المشتتة: وهي هياكل ملكية الشركات التي بها عدد كبير من المساهمين الذين يمتلكون أسهم الشركة، حيث لا تزيد حصة كل مساهم من أسهم الشركة عن ٥%.

ب. هياكل الملكية المركزة: وهي هياكل ملكية الشركات التي تتميز بوجود عدد محدود جدا من الملاك أو المساهمين وامتلاكهم لنسبة كبيرة من اسهم الشركات، وتنقسم هياكل الملكية المركزة إلى نوعين كالتالي:

١) هياكل الملكية المباشرة: وهي التي تتميز بامتلاك كبار المساهمين بصورة مباشرة لأسهم الشركات مع عدم وجود أية شركات وسيطة بين كبار المساهمين والشركة التي يتملكون أسهمها، والذي ينتج عنه بالتالي تماثل حقوق التصويت والتدفقات النقدية بالنسبة لكبار المساهمين.

٢) هياكل الملكية غير المباشرة: وهي التي تتميز بامتلاك كبار المساهمين لأسهم الشركات بصورة غير مباشرة من خلال وجود شركات وسيطة بين كبار المساهمين والشركة يتملكون أسهمها، مما ينتج عنه انفصال حقوق التصويت وحقوق التدفقات النقدية، حيث يُسمح للمساهمين بالسيطرة على الشركة وفي نفس الوقت امتلاك جزء ضئيل من حقوق التدفقات النقدية بالشركة.

ثالثاً : العناصر والمكونات الرئيسية لهياكل الملكية:

قد أجمع معظم الباحثين على أن ملاك أسهم الشركات هم فئتين وهما حملة أسهمها وهم الذين يقومون بإدارة الشركات، والفئة الثانية هم الملاك، وتجدر الإشارة إلى أن نفس الفئتين لهما نفس الحقوق من حيث التصويت والحصول على الأرباح والتأثير في القرارات الاستثمارية والتمويلية

<u>ويمكن عرض أهم مكونات هياكل الملكية من خلال النقاط التالية:</u>

١- نسبة ملكية الإدارة: وتشير إلى نسبة ملكية أعضاء مجلس إدارة الشركة والمديرين التنفيذيين، وتتميز هذه المجموعة بقدرتها على التأثير بصورة مباشرة في عمليات اتخاذ القرارات بالشركة

٢- نسبة ملكية كبار المساهمين: تشير إلى أن نسبة ملكية الأفراد التي تتجاوز ٥% من أسهم الشركة سواء كان هؤلاء الأفراد من داخل أو خارج إدارة الشركة، وهي كذلك نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الذين لهم القدرة على التأثير على القرارات المهمة بالشركة

٣- نسبة ملكية الحكومة في الشركة: هي نسبة مدى مساهمة الحكومة في هيكل ملكية الشركات المحددة، ويتم استخدام هذه النسبة للتعرف على مدى تأثير ملكية الحكومة في هيكل ملكية الشركة على أدائها

٤- نسبة الملكية المؤسسية: تعبر عن نسبة امتلاك الشركات الرئيسية التي تستثمر في الشركة مثل البنوك وشركات الاستثمار

٥- نسبة الملكية العائلية: تعبر عما تمتلكه العائلة المالكة للشركة من أسهم، حيث أن بعض الشركات يؤسسها شخص كأحد أفراد العائلة والذي قد يصبح مديرا أو رئيسا للشركة أو عضوا بمجلس إدارتها ويملك عادة ٥% فأكثر من أسهم الشركة، حيث أن الملكية العائلية لا تعني امتلاك عائلة واحدة للشركة بصورة كاملة، ولكن امتلاك العائلة لقوة تصويتية مرجحة لاتخاذ القرارات، ولاسيما أن الشركة المسيطرة قد تتحالف مع أصدقاء وأقارب

٦- الملكية الأجنبية: حيث أنه كنتيجة للعولمة، انتشرت الملكية الأجنبية عبر المؤسسات الدولية، وأصبح الملاك الأجانب يستثمرون قدرا كبيرا من أموالهم في الشركات ويؤدون دورا رقابيا على الإدارة في الشركة بما يعزز من تطبيق الحوكمة

رابعاً : أسباب تغير هيكل الملكية:

يتمثل الهدف الرئيسي للمستثمرين في تعظيم ثرواتهم، مما يدفعهم إلى البحث عن فرصة استثمارية طموحة، وهذا بدوره يؤدي إلي تنازل بعض المستثمرين او المساهمين عن بعض استثماراتهم أو أن يقوموا ببيع حصصهم في شركة معينة مقابل شراء أسهم في شركة أخري وبالتالي فإن عمليات بيع وشراء الأسهم تؤدي إلي تغير هيكل الملكية في الشركة، وهناك العديد من الأسباب التي بسببها تحدثت التغييرات في هيكل الملكية.

ثانياً: التحفظ المحاسبي:

يحتل التحفظ المحاسبي أهمية كبيرة وتاريخ طويل نظرا لأنه ينطوي علي العديد من التأثيرات على الممارسات المحاسبية، فالتحفظ المحاسبي هو المبدأ الأكثر تأثيراً علي التقييم في المحاسبة، فضلا عن أن الممارسات المحاسبية لا تتصف بالتحفظ فقط، بل

ازداد تحفظ الممارسات خلال العقود الأخيرة، وأصبح التحفظ المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية الأصيلة.

مفهوم التحفظ المحاسبي: توجد العديد من التعريفات والمفاهيم التي تبين ماهية التحفظ المحاسبي وكيفية ممارساته، حيث يشير مفهوم التحفظ المحاسبي بصورة عامة إلى قيام المحاسب بتبني وجهة نظر غير المتفائلة عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية المستخدمة في معالجة الأصول والالتزامات والإيرادات من حيث الأخذ بالقيم الأقل للأصول والإيرادات، وبالقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، أي أنه النظام الهادف إلى إظهار المصروفات والخسائر بصورة أسرع وإظهار الأرباح والمكاسب بصورة أبطأ وتقييم الأصول بصورة منخفضة والالتزامات بصورة مرتفع. وقد عرف رواد المحاسبة الأوائل التحفظ المحاسبي على أنه مبدأ الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية. وقد عُرف التحفظ المحاسبي في ظل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على أنه القدرة علي التأثير علي حالة التأكد المرتبطة بعناصر متعارف عليها ومقاسة في البيانات المالية، ويتم التعامل مع حالة عدم التأكد في جزء منها عن طريق الإفصاح والجزء الاخر عن طريق الممارسات الحذرة في إعداد البيانات المالية.

وعرفه مجلس معايير المحاسبة الدولية على أنه مستوى إتباع مبدأ الحيطة والحذر عند عمل التقديرات والتقييمات المطلوبة في ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا يتم المبالغة في تقدير الأصول او الدخل ولا يتم إظهار الخصوم أو المصروفات بأقل من قيمتها، في حين يعرفه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على أنه الإجراء المتخذ لموازنة مواقف الأعمال الغير. وعلى ضوء ما تقدم أعلاه، **ترى الباحثة** أنه توجد العديد من التعريفات للتحفظ المحاسبي ارتكازا على الجهة المهنية أو الأكاديمية الصادرة عن هذا التعريف، وأن التحفظ المحاسبي يشير بصورة عامة إلى استخدام السياسات والطرق والأساليب المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير والقوائم المالية.

ثانيا : أهمية التحفظ المحاسبي: تظهر أهمية التحفظ المحاسبي في الواقع المالي والمحاسبي نظرا لأنه يعزز من منفعة القوائم المالية من خلال تخفيض الخسائر المتبقية الناجمة عن عدم تماثل المعلومات بين المديرين والأطراف الأخرى، ويتحقق

ذلك من خلال تقييد المدفوعات الانتهازية للمديرين وتخفيض مشاكل الوكالة المرتبطة بقرارات الاستثمارات وتحسين كفاءة الديون والتعاقدات الأخرى، وتخفيض تكاليف التقاضي والتكاليف السياسية، ويوفر التحفظ المحاسبي مراقبة مبكرة ومعلومات مفيدة لقرارات المديرين والدائنين، ويعد التحفظ المحاسبي من أهم أساسيات ومكونات جودة المعلومات المحاسبية، وذلك لاعتباره سمة أساسية، فبقدر موثوقية البيانات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية بقدر ما يعطي الثقة لحملة السندات والمساهمين في مدي صحة تكلفة ديون الشركات. وكذلك تظهر أهمية التحفظ المحاسبي من خلال تبنيه كوسيلة لقياس جودة التقارير المالية وأداء الإدارة.

وتظهر أهمية التحفظ المحاسبي بصورة رئيسية من العناصر التالية:

١- يعتبر أداة مناسبة للمحاسبين والمديرين لمواجهة التفاؤل المفرط عند تقييمهم أصول والتزامات المنشأة لمواجهة التفاؤل في تحديد مصروفات المنشأة وإيراداتها.

٢- يؤدي تطبيقه إلي مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية، كما أنه يقوم بتخفيض ضريبة الدخل.

٣- يساعد تطبيق التحفظ المحاسبي المحاسبين في مواجهة حالة عدم التأكد عن طريق الدور الذي يلعبه بأبعاد المحاسبين عن مخاطر نشر المعلومات قد يتبين فيما بعد أنها غير صحيحة.

٤- يقلل التحفظ المحاسبي من قيمة الديون، ويزيد من قيمة أصول الشركة النقدية، بالإضافة إلي كونه يساعد الشركة ويجنبها الوقوع في خسائر مالية، كما يجنب الشركة من الوقوع في المخاطر والتي من أهمها تعرض الشركة لمخاطر الإفلاس.

٥- يقلل تطبيق التحفظ المحاسبي من عدم تماثل المعلومات بين كل من المدراء والمستثمرين، أيضاً يقوم بدور مهم في تخفيض ممارسات الإدارة الانتهازية بالتلاعب بالأرباح.

ثالثا :مقاييس التحفظ المحاسبي:

علي الرغم من أن التحفظ يعد واحداً من أقدم الاصطلاحات في الأدب المحاسبي إلا أن جهود قياس التحفظ المحاسبي إلي حد ما تعد حديثة نسبيا ويعد المقياس المطور من

قبل من أكثر المقاييس شيوعاً في قياس التحفظ وقد قام العديد من الباحثين بتطوير مقاييس مختلفة بهدف قياس التحفظ المحاسبي وتوجد مقاييس شائعة الاستخدام في البحوث الأكاديمية، ويوجد عدة أنواع من هذه المقاييس والتي تعتمد جميعها علي أثر الاعتراف غير المتماثل بالمكاسب والخسائر علي التقارير المالية ويتم تحديد صافي الأصول والمستحقات والأرباح، ومن أهمها المقاييس التالية وهي :

١) مقاييس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم: حيث تميل أسعار الأسهم السوقية إلى اظهار التغيرات في قيمة الأصول في نفس وقت حدوثها سواء كانت التغيرات تمثل مكاسب أو خسائر في قيمة الأصول، مما يعني أن عوائد الأسهم تكون متماثلة زمنيا، ولأن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى الاعتراف محاسبيا بالخسائر بصورة أسرع من المكاسب، فإن الخسائر المحاسبية تكون أكثر تزامنا مع العوائد على الأسهم مقارنة بالمكاسب المحاسبية.

٢) مقاييس صافي الأصول: فعلى الرغم من أن القيم السوقية للأصول والخصوم تتضمن التغير في صافي الأصول كل فترة، إلا أن هذه التغيرات لا يتم تسجيلها بالكامل في الدفاتر المحاسبية ولا تنعكس في التقارير المالية، ولكن في ظل تطبيق التحفظ المحاسبي، فإن الزيادة في قيم الأصول التي لا يتوافر قدر كاف من أدوات التحقق بشانها لا يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبي، وبالتالي يكون صافي الأصول مقيم بأقل من قيمتها السوقية.

٣) مقاييس الأرباح /المستحقات: يترتب على التحفظ المحاسبي أن تميل المكاسب إلى الاستمرارية بصورة أكبر من الخسائر لأن القوائم المالية لا تعترف بالزيادات التي لا يمكن التحقق منها في صافي الأصول وقت حدوثها ولكنها تعترف بها خلال الطفرات المستقبلية عندما تتحقق التدفقات النقدية الناتجة عن هذه الزيادات.

٤) قياس نوعية التحفظ: وفيه يتم قياس الأنواع المعينة من التحفظ المحاسبي مثل التحفظ الشرطي وغير الشرطي والاختياري وغير الاختياري.

٥) مقياس الاستحقاقات غير المتماثلة إلي التدفقات النقدية: ينتج عن المعالجة غير المتماثلة للمكاسب والخسائر نتيجة التحفظ المحاسبي عدم تماثل في حسابات

الاستحقاق لأن الخسائر تميل إلى الاعتراف الكامل بها ضمن حسابات الاستحقاق، بينما لا يتم ذلك بالنسبة للمكاسب.

وترى الباحثة أنه على الرغم من أن هناك مقايس أخري وعديدة للتحفظ، إلا أن المقاييس السابقة هي الأكثر استخداما لما لها من تأثير كبير في الدراسات الاختبارية للتحفظ، والعديد من الدراسات السابقة لا تركز على التمييز بين التحفظ المحاسبي الشرطي والتحفظ المحاسبي غير الشرطي.

خامسا: دوافع التحفظ المحاسبي

يوجد عدد من الدوافع التي تشجع على استخدام التحفظ المحاسبي، حيث قدمت عدة أبحاث الدوافع الكامنة خلف الطلب علي التحفظ المحاسبي وذلك لطرح مبررات نظرية للسلوك المتحفظ في التقرير المحاسبي، وحتي يمكن التوصل إلي فهم أفضل لهذه المبررات، ويمكن عرض اهم هذه الدوافع من خلال النقاط التالية:

١ـ تحسين كفاءة العقود:

حيث أنه من بين اهم أسباب استخدام التحفظ المحاسبي هو تحسين العقود بمختلف أنواعها ومسمياتها على النحو التالي:

أ- تحسين عقود الحوافز الإدارية: حيث تؤدي الإدارة عملها كوكيل عن المساهمين مقابل الحصول علي الحوافز الإدارية والتي يتمثل أهمها في المكافآت والأمان الوظيفي ومنح حقوق خيارات الأسهم، وهنا يؤدى التحفظ إلي الحد من قيمة الحوافز الإدارية وكذلك يخفض من خطر فشل العقود،

ب- تحسين كفاءة عقود المديونية : وذلك لأنه وفقا للنظرية المحاسبية، يلعب التحفظ المحاسبي دوراً هاماً في دعم كفاءة عمليات إبرام عقود الديون، حيث أن عقود الدين هي المفسر الرئيسي للتحفظ المحاسبي، ويكون للتحفظ المحاسبي أيضاً منافع بالنسبة للمقرضين ويوفر إشارات تحذيرية تخفض من خطر توقف المنشآت المقترضة عن السداد ويقلل من معدل الفائدة علي القروض، ويخفض من تعارض المصالح بين حملة الأسهم والسندات.

٢- تخفيض تكاليف التقاضي : تختلف تكاليف التقاضي عند وجود مبالغة أو تخفيض في صافي الأصول أو عند حدوث ارتفاع أو انخفاض في الأرباح، وأيضاً كلما زادت تكاليف التقاضي زاد الطلب من جانب المنشأة ومراجعي الحسابات علي كل من التحفظ المشروط والغير المشروط وذلك لتخفيض تكاليف التقاضي .

٣- تخفيض التكاليف الضريبية: حيث تؤثر التكاليف الضريبية علي الاختيار بين السياسات المحاسبية، حيث ويوجد اختلاف بين المحاسبية المالية والمحاسبية الضريبية.

٤- تخفيض التكاليف السياسية: حيث تزداد التكاليف السياسية للشركات التي تحقق أرباح عالية التي تم لفت الانتباه لها من خلال وسائل الإعلام والموظفين والمستهلكين، وتكون الشركات المربحة التي تعاني من ارتفاع التكاليف السياسية هي الشركات التي تستخدم التحفظ المشروط والتحفظ الغير المشروط وذلك بهدف تخفيض التكاليف السياسية.

ثالثاً: تأثير هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي على جودة الأرباح.

لقد أهتم المحللون الماليون وكذلك مستخدمين القوائم المالية بالأرباح التي تفصح عنها الشركات لأنها تمكنهم من تقييم ادائها في الماضي وكذلك التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التي هي محل اهتمام وتركيز المساهمين.

مفهوم جودة الأرباح: يمكن وصف الأرباح على أنها عالية الجودة فقط إذا كانت الأرباح مستمرة وترتكز فحسب على خصائص السلاسل الزمنية للأرباح، ويعرف البعض الأرباح على أنها عالية الجودة إذا كانت الأرباح تعبر بصورة دقيقة عن المضامين الاقتصادية للمعاملات والأحداث الجوهرية. ومن ناحية أخرى، تم تعريف الجودة من خلال ربط حسابات الاستحقاق الحالية بالتدفقات النقدية من العمليات خلال الفترة الأخيرة والفترة الحالية والفترة القادمة

وترى الباحثة أنه رغم كثرة البحوث الأكاديمية حول جودة الأرباح، إلا أنه لا يوجد إجماع شامل حول تعريف جودة الأرباح ومقاييسها، ولذلك يتم تعريف الأرباح عالية الجودة بناء على توفير الخصائص التالية:

- أن تعكس بدقة الأداء التشغيلي الحالي للشركة.
- أن تكون بمثابة مؤشر جيد للأداء التشغيلي المستقبلي.
- أن تكون بمثابة مقياس موجز وجيد لتقييم قيمة المنشأة.

أهمية جودة الأرباح: لجودة أرقام الأرباح أهمية كبيرة بالنسبة للسوق المالي، حيث يثمن المستثمرين المنشأة ويقدم المحللين التنبؤات بالأرباح المستقبلية وتوصيات الأسهم ارتكازا على أرقام الأرباح. وخلال السنوات القلائل الماضية، أثارت فضائح الشركات المتتالية التساؤلات والشكوك في مصداقية الأرباح الواردة في التقارير، حيث تقدم جودة الأرباح الرديئة معلومات مشوهة للسواق المالية لخداع المستثمرين وغيرهم من أصحاب المنافع، ولذلك فإن فهم المعاملات المحاسبية والخصائص المختلفة لجودة الأرباح له أهمية كبيرة، كما أن أهمية جودة الأرباح تنبع من الأرباح نفسها وذلك بالنسبة لمستخدمين القوائم المالية، حيث تستخدم في أغلب القرارات الاستثمارية والتمويلية وذلك لأنها:

١- تعتبر مؤشر لتقييم جودة المعايير المحاسبية المطبقة فى الشركة
٢- تعبر عن مدى قدرة الشركة على سداد ديونها
٣- تستخدم في تقييم أداء ومخاطر الشركة وذلك لأنها من أهم مصادر المعلومات بالنسبة للمحللين والمستثمرين.

كما أن أهمية جودة الأرباح تنبع من أنها أحد أهم المقاييس المستخدمة في قياس أداء الشركات حيث أنها تعكس عدالة التقارير المالية والتي تستخدم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

أهداف جودة الأرباح المحاسبية: تتمثل أهم أهداف جودة الأرباح المحاسبية فيما يلي:

١) ترتبط جودة الأرباح المحاسبية بالمنفعة التي يمكن الحصول عليها من المعلومات الخاصة بها.
٢) ضرورة مراعاة دقة وصحة التنبؤات لمستويات الربح المتوقعة لفترة قادمة وكلما ازدادت درجة جودة الربح فإن ذلك يؤدي إلي تعزيز دقة التنبؤات المستقبلية ويقدم معلومات مفيدة للمستثمرين.

٣) علي ضوء جودة الأرباح المحاسبية يقوم المقرضون في عقود الدين بتقييم الجدارة الائتمانية للشركة.
٤) زيادة كفاءة واستقرار رأس المال.
٥) تزويد المستثمرين بمؤشرات حول المكاسب المتاحة للملاك عن كل سهم عادي خلال إظهار نصيب هذا السهم من الربح الموزع الأمر الذي يؤثر على الأرباح الرأسمالية للسهم والممثلة في الفرق بين سعر السهم وسعر البيع.
٦) التصوير السليم لنتائج النشاط التشغيلي الحالي للوحدة الاقتصادية.
٧) القدرة علي التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة.
٨) التقييم السليم للمركز المالي للمنشأة.
٩) المساعدة في تحسين سيولة الأسواق المالية.
١٠) تخفيض مخاطر المعلومات الناتجة عن عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين، مما يؤدي إلي تخفيض تكاليف التمويل، وارتفاع العائد علي المشروعات الاستثمارية.
١١) تحسين أداء الوحدة الاقتصادية وتطويره.
١٢) تخفيض مخاطر المعلومات، وتكلفة رأس المال المملوك.

الأطراف المهتمة بجودة الأرباح في الشركات المدرجة: أن لجودة الأرباح أهمية كبيرة حيث توفر المعلومات لكافة الأطراف المهتمة بالمنظمة في الأسواق المالية ولها تأثيرات بالغة على القرارات والتنبؤات المستقبلية، حيث أن الأرباح الواردة في التقارير المالية هي أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين الداخليين والخارجيين في اتخاذ القرارات. فبالنسبة للمستخدمين الداخليين، تستخدم إدارة الشركة بيانات الأرباح في تحديد مكافآت العاملين وتوزيعات الأرباح على المساهمين، وبالنسبة للمستخدمين الخارجيين، نجد أن المحللين والمستثمرين والمساهمين يستخدمون الأرباح الواردة في التقارير المالية كأساس لتقييم أداء الشركة خلال الفترة السابقة وللتنبؤ بقدرة وأداء الشركة في المستقبل

أهم العوامل المؤثرة على جودة الأرباح في الشركات المدرجة: ركزت العديد من الدراسات والبحوث على فهم محددات جودة الأرباح وتأثيراتها الاقتصادية وذلك نظرا لأهميتها بالنسبة للباحثين في المحاسبة، ولأن جودة الأرباح غير ملموسة، فقد ركز الباحثين على العوامل المتعددة المؤثرة عليها وتعرفت الدراسات على مجموعة من العوامل الجوهرية المؤثرة على جودة الأرباح والتي تضم

١) فئات المساهمين بالشركة، حيث تبين أن المؤسسات التي لديها عدد كبير من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين تكون أقل تورطا في ممارسات التلاعب بالأرباح وإدارة الأرباح، وترتبط نسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة إيجابيا بجودة الأرباح.

٢) لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية، حيث تساهم لجان المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة الأرباح وذلك نظرا للاهتمام الكبير في الآونة الأخيرة بلجان المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية.

٣) النظام القانوني بالدولة وسيطرة المساهمين، حيث أن الدول ذات القانون العام أو الاشتراكي مثل الصين يكون للدولة فيها نسبة سيطرة مرتفعة على الاسهم بالشركة، مما قد يؤدي إلى خفض جودة الأرباح.

٤) المعايير المحاسبية، حيث أنه عندما تكون المعايير المحاسبية أكثر قوة وصرامة فإنها تمنع الممارسات الاحتيالية وتساهم في رفع جودة الأرباح.

٥) معلوماتية عناصر الأرباح، حيث أنه في الدول التي لا تطبق حقوق الملكية بصورة فعالة، يلعب تنفيذ الملاك المستقلين للقواعد التنظيمية دورا جوهريا في التأثير على جودة الأرباح.

علاقة هياكل الملكية بالتحفظ المحاسبي:

يؤدي التحفظ المحاسبي إلى خفض الأرباح قصيرة الأجل وزيادة الأرباح طويلة الأجل، ولذلك يميل المديرين إلى الاستثمار بصورة مفرطة في الشركات التي تطبق التحفظ المحاسبي لأنهم يرون أنه يخلق منافع خاصة لهم، والذي بدوره يدفعهم إلى امتلاك عدد ضخم من أسهم الشركات التي تطبق سياسات التحفظ المحاسبي، والذي

يعكس طبيعة العلاقة التأثيرية بين التحفظ المحاسبي وهيكل ملكية الشركات، حيث توجد علاقة تأثيرية إيجابية بين التحفظ المحاسبي والملكية الإدارية على وجه التحديد، فضلا عن ارتباط التحفظ المحاسبي بانخفاض ممارسة إدارة الأرباح وزيادة جودة المعلومات المحاسبية، وقد ارتبط ظهور التحفظ المحاسبي مع ظهور نظرية الوكالة، حيث نتج عن فصل الملكية عن الإدارة أن تم الاستعانة بمجموعة من المديرين المحترفين لإدارة الشركات، ومع توجه هؤلاء المديرين نحو تعظيم منافعهم الشخصية على حساب الملاك وحملة الأسهم، بدأت التقارير المالية والمحاسبية تفتقر إلى الجودة المطلوبة، وبالتالي ارتفعت مشكلات الوكالة، ويتوقف حجم هذه المشكلات على نمط هيكل الملكية باعتباره محددا رئيسيا لتكلفة الوكالة، فالمشاكل التي تنشأ عادة عندما تكون الملكية مشتتة تختلف عن تلك التي تنشأ في حالة الملكية المركزة سواء كانت الملكية المركزة ملكية إدارية أو عائلية أو مؤسسية أو كبار مستثمرين، حيث ترتفع الحاجة إلى حماية صغار المستثمرين من سلوكيات الإدارة الانتهازية من خلال سيطرتها على المعلومات المحاسبية.

علاقة هياكل الملكية بجودة الأرباح المحاسبية:

تعد الأرباح المحاسبية التي يتم التقرير عنها من خلال القوائم المالية أحد أهم مقاييس تقييم أداء الشركات ،كما يتم استخدامها في إبرام العديد من التعاقدات سواء بين الملاك والإدارة، مثل عود الحوافز والمكافآت وغيرها، ونظرا لأهمية رقم الربح واستخداماته المتعددة من جانب الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح في المنشأة، فقد تلجأ الإدارة للتأثير على رقم الربح بهدف تضليل تلك هذه الأطراف والوصول برقم الربح إلى مستوى معين، وهو ما يُعرف محاسبيا بإدارة الأرباح .إذ أن إدارة الأرباح تمثل تدخل متعمد من قبل الإدارة أو معدي القوائم المالية سواء عند وضع المعايير أو تعديلها أو تطبيقها، أو عند اتخاذ قرارات تمويلية أو تشغيلية، وذلك بهدف الوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه والذي يحقق المصالح الذاتية لها، ونتيجة للانهيارات والأزمات المالية المتتالية التي واجهت العديد من الشركات حول العالم خلال العقد الماضي، فقد وجهت الكثير من الدراسات اهتماما بالغا بالدور الذي يلعبه هيكل الملكية على جودة الأرباح وممارسات إدارة الأرباح في الشركات

المدرجة في سوق الأوراق المالية، حيث يعد هيكل الملكية أحد المحددات الرئيسية لتكاليف الوكالة، فضلا عن كونه آلية جوهرية لدعم جودة وشفافية المعلومات التي تصدرها الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية إلى المشاركين في تلك الأسواق. واختبرت العلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح في الشركات العائلية المدرجة في سوق الأوراق المالية في المكسيك خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، واستنتجت أن الملكية العائلية ترتبط إيجابيا بجودة الأرباح المحاسبية وسلبيا بإدارة الأرباح، حيث أن الملكية العائلية تعزز من مستوى رقابة السلوكيات الإدارية والممارسات الانتهازية، مما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية وبالتالي جودة الأرباح المحاسبية.

علاقة التحفظ المحاسبي بجودة الأرباح المحاسبية:

تتخذ الإدارة العديد من القرارات التي قد تؤثر على المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها الأطراف المعنية بالشركة وقد تؤدي هذه القرارات إلى التأثير على صافي الدخل وبالرغم من أن الإدارة تقوم بإعداد المعلومات المحاسبية في إطار من المعايير المهنية، والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والعدالة في العرض، والإفصاح، لكن هذه المعايير لاتزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، والتي قد تستغل من قبل المديرين بالشركة لتحقيق بعد الأهداف، والذي قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخر بذات العلاقة. وحيث يقصد بجودة الأرباح أن الأرباح التي تعلنها الشركة تعبر بصدق عن الأرباح الحقيقية والفعلية للشركة ،أي أن أرباح الشركة المنشورة تدل على وجود نقدي ملموس، وأن هذه الأرقام ليست فيها مبالغة أو تلاعب أو أرقام احتمالية، وقد أكدت العديد من الدراسات على وجود أثر لمستوى التحفظ المحاسبي على جودة الإفصاح، وبالتالي جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وبالتالي تحسين جودة الأرباح، ومن خلال اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح الحقيقية بالشركات الصينية المدرجة في سوق الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢ والبالغ عددها ٢١٦٢ شركة، وباستخدام المدخل الوصفي التحليلي واستخدام تحليل الانحدار المتعد ومعامل الارتباط، إن التحفظ المحاسبي يرتبط بعلاقة سلبية

وذات دلالة إحصائية بممارسات إدارة الأرباح، حيث يساهم التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ومن السلوكيات الانتهازية للإدارة، وهو بالتالي يدعم جودة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها الشركات للمشاركين في السوق ويدعم جودة الأرباح المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في قوائمها وتقاريرها المالية.

النتائج:

١- تكوين هيكل الملكية يبدأ مع بداية تنفيذ فكرة الشركة وتطبيقها في الواقع الحقيقي من خلال طرح أسهمها أمام المساهمين والمستثمرين للاكتتاب العام، وهنا تتشكل وتتضح طبيعة هيكل الملكية سواء كانت ملكية مشتتة أو ملكية مركزة.

٢- هناك عدة أسس مختلفة لتصنيف التحفظ المحاسبي، منها علي أساس وقتية التحفظ وتنقسم إلي التحفظ القبلي، وأيضا التحفظ المشروط، ويتم تصنيف التحفظ أيضا علي أساس مستوي التحفظ الي التحفظ الأقصى والتحفظ الأدنى، ويوجد التحفظ الدائم وتحفظ مؤقت، ويوجد التحفظ الكلي والتحفظ الجزئي.

٣- تعرف جودة الأرباح على أنها "المدى الذي إليه تستطيع الأرباح الواردة في التقارير التعبير بصورة صادقة عن الدخل الحقيقي وتوفير مؤشرا عن الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية وتزويد المستخدمين بالمزيد من المعلومات لاتخاذ القرارات السليمة".

٤- جودة الارباح المحاسبية تقوم علي زيادة درجة الاعتمادية وعلي المؤشرات والنسب المالية التي تعتمد علي مخرجات الربح المحاسبي عند إجراء التحليلات وقياس مؤشرات الأداء الفعلي للمنشأة.

٥- التحفظ المحاسبي يرتبط بعلاقة قوية وإيجابية بجودة الأرباح المحاسبية وذلك نظرا لقدرة السياسات المحاسبية المتحفظة العالية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتعزيز وتحسين مستويات الشفافية والافصاح في التقارير والقوائم المالية، ومنع السلوكيات الانتهازية التي تتبعها الإدارة في تعظيم الأرباح.

التوصيات:

١- تفعيل الدور الرقابى لسوق الاوراق المالية المصرى للتحقق من التزام الشركات بالإفصاح عن معلومات هياكل الملكية مما يؤدى إلى تحسين جودة الافصاح عن أنماط هياكل الملكية وما يستتبعه من انخفاض عدم تماثل المعلومات.

٢- العمل على زيادة الوعى لدى معدى ومستخدمى التقارير المالية بأهمية الافصاح عن معلومات هياكل الملكية من خلال عقد الدورات التدريبية حول أهمية الافصاح عن معلومات هياكل الملكية .

٣- تطوير مقياس مناسب للتحفظ المحاسبى مع ضرورة إلزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن سياسات التحفظ فى تقاريرها وضرورة قيام المنظمات المهنية بوضع إرشادات وقواعد واضحة حول تطبيقات التحفظ.

٤- الاهتمام بمتابعة قياس التحفظ المحاسبى بالشركات المصرية من قبل المستثمرين والمساهمين للحفاظ على قيمة الشركة فى الاجل الطويل.

٥- إجراء المزيد من الدراسات فى القطاعات المالية وخاصة قطاعات البنوك وقطاع الخدمات المالية بغرض التعرف على مدى الاختلاف بين تلك القطاعات حول أثر أنماط هياكل الملكية على التحفظ المحاسبى.

المراجع:

١- خليل، على محمود مصطفى، وإبراهيم، منى مغربي محمد (٢٠١٥)، أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مج. ١٩، ع. ١.
٢- أحمد، سامح محمد رضا رياض (٢٠١١)، التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح: دراسة تطبيقية علي شركات المساهمة البحرينية"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للإدارة، مج. ٣١، ع. ٢.
٣- الجندي، تامر يوسف عبدالعزيز علي (٢٠٢٠)، قياس أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط علي العلاقة بين تقييم المستثمرين للنقدية بغرض الاحتفاظ وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، جامعة قناة السويس، مج. ٢، ع. ٣.
٤- يوسف، ناجي نجيب (٢٠٢٠)، العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والائتمان التجاري: دراسة اختبارية في الشركات المساهمة المصرية"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مج. ٤٢، ع. ٣.
٥- الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي (٢٠١٣)، إطار مقترح لتفعيل دور مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية IFRS، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة قناة السويس، مج. ٣، ع. ١.
٦- عبدالهادي، إبراهيم عبدالحفيظ، وسعد الدين، إيمان محمد، وأحمد، محمود أحمد عبدالوهاب (٢٠١٨)، تحليل واختبار العلاقة بين هيكل الملكية العائلية ومستوي الافصاح عن المسئولية الاجتماعية كأحد الاتجاهات المعاصرة للإفصاح المحاسبي، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مج ٢٢، ع٣.
٧- مسمح، باسل أمين شعيب (٢٠١٨)، اثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجةى في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة.
٨- محمد، سارة محمد برمة (٢٠١٩)، المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة المصرفية وأثرها في تحسين جودة الارباح المحاسبية ورفع الكفاءة الانتمائية: دراسة ميدانية علي بنك فيصل الاسلامي السوداني، مجلة كلية التجارة العلمية، جامعة النيلين، ع ٥.
٩- محمد، هشام سعيد إبراهيم (٢٠٢٠)، تأثير العلاقة بين أليات التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي علي الأداء المالي للشركة: دراسة تطبيقية علي الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية، مجلة الفكر المحاسبي، مج. ٢٤، ع. ٤.

1) Ahmed, k., & henry, d. (2012). Accounting conservatism and voluntary corporate governance mechanisms by Australian firms. Accounting & finance, 52(3), 631-662.

2) Al-qahtani, t. H., &ajina, a. (2017). The impact of ownership structure on dividend policy the evidence from Saudi Arabia. Journal of emerging issues in economics, finance and banking, 6(1), 2187-2202.

3) Al-shar, o. Z. A. K., &dongfang, q. (2017). Evaluations on the earning quality of listed firms in Jordan. International journal of academic research in accounting, finance and management sciences, 7(4), 21-32.

4) Du, j., Mickiewicz, t., & douch, m. (2021). Individual and institutional ownership, firm age and productivity. Journal of competitiveness, 13(1), 23-41.

5) GU, v. C., cao, r. Q., & wang, j. (2019). Foreign ownership and performance: mediating and moderating effects. Review of international business and strategy, vol. 29 no. 2, pp. 86-102.

6) Alsaadi, a. (2021). Family ownership and corporate social responsibility disclosure. Spanish journal of finance and accounting/revista española de

7) Bassey, e. U., eleng, d. M., & Abel, d. Z. (2019). Econometric examination of ownership structure and financial performance indicators of money deposit bank. International journal of economics & business, 3(1), 42-48.

8) Dang, h. N., Nguyen, t. T. C., & Tran, d. M. (2020). The impact of earnings quality on firm value: the case of Vietnam. The journal of Asian finance, economics, and business, 7(3), 63-72.